عقد جديد للإنجاز:
مسار مصر 2030 لتعزيز التنمية المستدامة

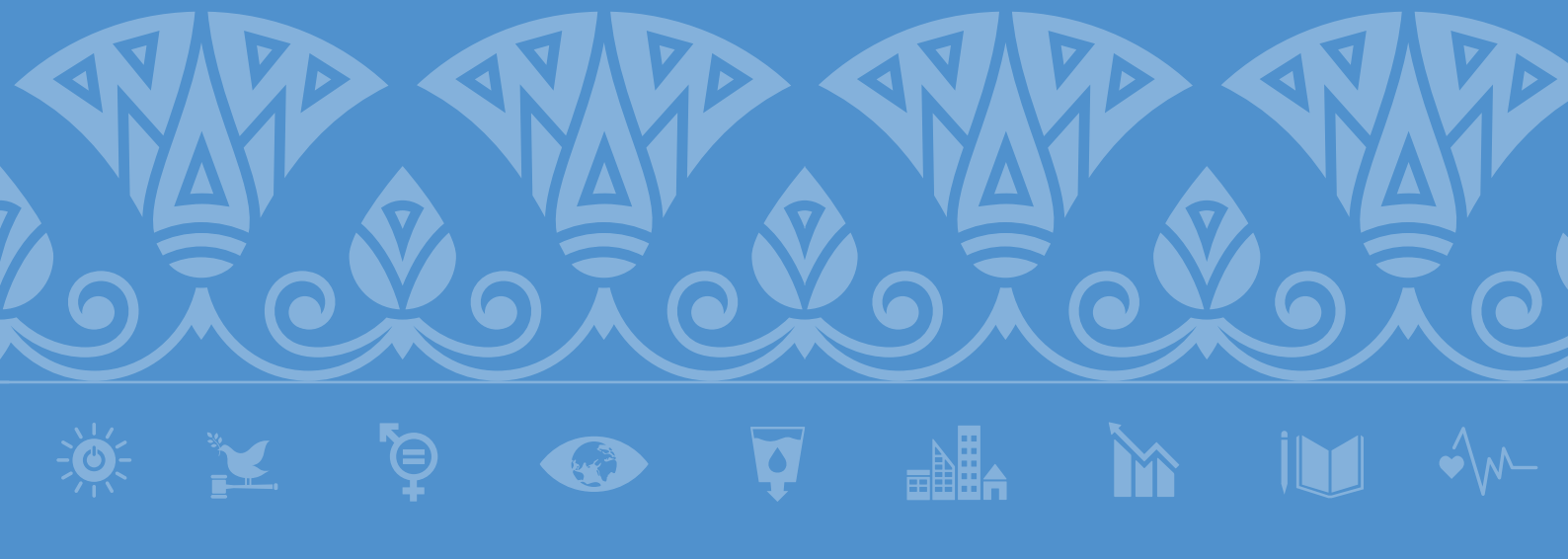

لا يزال العالم بأسره يعيش حالة طوارئ مستمرّة بسبب جائحة كوفيد19-، فقد كشفت الأزمة جراء الجائحة عن أوجه هشاشة تتجاوز بكثير نطاق الصحة العالمية. كما أدَّت الجائحة إلى تباطؤ وتيرة السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، التي دخلت عامها السادس ولا تزال تمثّل خطة البشرية صوب مستقبل أفضل. وفي يناير 2020، أعلنت الأمم المتحدة العقد الراهن عقدًا للإنجاز من أجل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لكن جائحة فيروس كورونا المستجد جعلت الأمر أكثر صعوبة وأشد إلحاحًا في الوقت نفسه، كما أظهرت أهمية الأهداف التنموية وضرورة العمل على تحقيقها، وأهمية التركيز على حق الإنسان في التنمية. فقد أدَّت الجائحة في وقت وجيز إلى وفاة مئات الآلاف من الأشخاص وإصابة ملايين بالعدوى، وأوقفت عجلة الاقتصادات، وأصابت بالخلل كل مظهر من مظاهر الحياة المعاصرة. وتجاوزت الأزمة جراء الجائحة كونها مجرد أزمة صحية فصارت أزمة اقتصادية وإنسانية وأمنية، وأزمة في مجال حقوق الإنسان. ومن ثمّ تتطلب إجراءات التصدي لها إعادة التفكير في منهج إدارة العملية التنموية، ليس فقط على الصعيد الوطني، ولكن على الصعيدين الإقليمي والدولي كذلك، كما يتطلب التخطيط للمستقبل أن تأخذ الدول في اعتبارها سبل احتواء الجائحة ومعالجة تداعياتها على الجميع.

وفي ضوء ما رصده الجزء الأول من تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 من إصلاحات هيكلية كبيرة أُنجِزت في مسيرة مصر التنموية خلال النصف الأخير من العقد 2011-2020، يناقش هذا الجزء الثاني من التقرير مقتضيات العمل المستقبلي للمضي قُدمًا لاستكمال المسيرة التنموية في إطار الأولويات الوطنية التي حددتها استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. إذ يقتضي استكمال المسيرة تبنّي مصر خطة عمل طموح لعقد إنجاز جديد 2021-2030، يأخذ بعين الاعتبار الظروف العالمية الصعبة والتداعيات التي خلفتها جائحة كوفيد-19، ويعتمد على برامج تقدم حلولًا ذكية ومبتكرة لمواجهة التحديات التي فرضتها الجائحة في مختلف المجالات المرتبطة بتحقيق التنمية البشرية المستدامة، ويستند إلى مبادئ المساواة والشمول والاستدامة والقدرة على التعامل مع المخاطر بما يحصّن المجتمع من أي تطورات تطرأ في المستقبل، من خلال إدماج عنصر التحوّط للمخاطر كمكوّن رئيسي في منهج التنمية وسياساتها. ويضع عقد الإنجاز الجديد المواطن المصري نَصب أعينه، إذ يُسهم في دفع الجهود الحالية الهادفة إلى تعزيز الوضع التنموي في مصر للبناء قدمًا للأفضل، بما يعود بالنفع على جميع مواطنيها دون تمييز، حتى لا يتخلّف أحد عن ركب التنمية.

ويجب أن يستفيد المسار نحو التنمية المستدامة في عقد الإنجاز بما أرسته مصر خلال السنوات القليلة السابقة من ممارسات تنموية تبنَّت منهجًا مترابطًا يجمع بين التوجه الحقوقي وعمليتي التخطيط والتنفيذ على نحو غير مسبوق، سمح بتحديد القضايا الملحة التي كانت تشغل بال المصريين كافة، وتلقي بثقلها على العمل التنفيذي، والتعامل معها على نحو اتَّسم بقدر حاسم من الترابط والشمول.

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة خلال عقد الإنجاز القادم يتطلب ديمومة تلك الإرادة السياسية القوية التي كانت المحرك الأساسي الدافع للإصلاحات التنموية والهيكلية التي أُنجِزت خلال الأعوام الستة الماضية، والتي عكست رغبة حقيقية في الإصلاح شعر بها جميع أفراد المجتمع.

وانطلاقًا من هذا، يرتكز الإطار العام لخطة عمل مصر لعقد الإنجاز على مجموعة من العناصر تتضمن:

- المبادئ الحاكمة لعملية التنمية في مصر، والمستمدة من دستور 2014 الذي تضمّن عناصر عديدة من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة
- الغايات المستهدف تحقيقها من خلال نهج متكامل يأخذ في الاعتبار العلاقات والتشابكات بينها، مما يسهم في توفير الجهود والموارد.
- آليات التنفيذ اللازمة للوصول إلى الغايات بالسرعة والدقة المطلوبين.

المبادئ الحاكمة لمسار التنمية في مصر

لا يمكن لاستراتيجيات التنمية أن تنجح، وعلى نحو خاص في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، دون الالتزام بمبادئ تكافؤ الفرص، وإعطاء كل فرد فرصة عادلة للتمتع بثمار النمو. وقد وضع دستور مصر 2014 مجموعة من المبادئ المهمة التي تُرسي هذا الالتزام، والتي يتعيّن على مصر الاستمرار في الاهتداء بها خلال مسارها نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة في العقد القادم. وقد تضمن الدستور مواد عديدة تعكس جوهر الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030، والتي تشدّد على ضرورة أن تكفل عملية التنمية الفرص لجميع الناس لتفعيل طاقاتهم في إطار من الكرامة والمساواة، وأن يتمتعوا جميعًا بحياة يُظللها الرخاء وتلبّي طموحاتهم.

لقد تضمَّن دستور 2014 مبادئ تؤكد الحق في التنمية وتُرسي حقوق المصريين في حياة كريمة بجميع جوانبها. فقد أكد التوزيع العادل لثمار التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والنمو المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا، كما أكد أيضًا أهمية تعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية في إطار التنمية المستدامة، ورسّخ بشكل واضح دور الدولة

في تقديم خدمات التعليم والبحث العلمي والصحة كحق لجميع المواطنين وبمستوى من الجودة يتّفق مع المعايير العالمية، وفي الالتزام بتخصيص حدود دُنيا من معدلات الإنفاق الحكومي على تلك القطاعات تزيد تدريجيًا بما يتوافق مع المعدلات العالمية. وتعدّ مصر واحدة من دول العالم التي ذكرت «الحق في السكن» في دستورها الصادر عام 2014، فنصّت المادة 78 منه على أن تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية.

وأولَى الدستور اهتمامًا كبيرًا لقضية المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة، فقد اعتمد عديدًا من المواد التي تضمن المساواة بين الرجل والمرأة، وعدم التمييز، وأحقية التعيين في الجهات القضائية، وحماية المرأة من أشكال العنف، وضمان مشاركتها في الحياة السياسية، وأكد بين طياته التزام الدولة بالاتفاقيات الدولية التي تبنّتها في هذا الشأن، مثل اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

كما نصّ دستور عام 2014 على أحكام خاصة لحماية البيئة والحفاظ عليها في المادتين 45 و46، اللتين تنصان على فرض التزامات سياسية واجتماعية عالية لحماية البيئة، كركيزة من ركائز التنمية المستدامة.

كما هدف دستور 2014 إلى ترسيخ قيم الديمقراطية والحرية، فكَفَل حرية تكوين الأحزاب السياسية. وجاءت المواد الدستورية المعدّلة في عام 2019 لتضع ضمانات إضافية لتعزيز مشاركة الفئات الأكثر احتياجًا مثل المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال والفلاحين في الحياة السياسية من خلال ضمان تمثيلهم السياسي في مجلس النواب المصري. ونصّ الدستور بكل وضوح في المادة 218 على التزام الدولة بمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية.

وبالإضافة إلى الدستور، تمثّل الحوكمة أحد المكونات الرئيسية للمبادئ الحاكمة لمسار تحقيق التنمية المستدامة، فالسِمة المشتركة بين الدول النامية التي حققت تقدمًا في عملية التنمية هي توافر عناصر الحوكمة. فجودة الحوكمة بما تتضمنه من كفاءة وفعالية تقديم الخدمات العامة وسيادة القانون، تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن جودة المؤسسات لها تأثير إيجابي في أداء النمو الاقتصادي. إن فعالية المؤسسات الحكومية تُسهم إلى درجة كبيرة في الحدّ من الفقر، فتعتبر هذه المؤسسات الأساس في تحقيق الرخاء والنمو. وتسهم جودة المؤسسات في شعور المستثمر بالأمان من خلال تعزيز القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية، وسيادة القانون، والحوافز الخاصة. ويجب أن ترتكز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية على مؤسسات قوية، ونظم تأمين اجتماعي قوية، وتمتع المواطنين بالحريات والتمثيل السياسي المناسب، ومجتمع قائم على المشاركة ونشر ثقافة مكافحة الفساد.

كما يمثّل تعزيز الاستقرار الأمني ومكافحة الإرهاب أحد المكوّنات الرئيسية للمبادئ الحاكمة لمسار التنمية المستدامة، فالعواقب الوخيمة للإرهاب تؤثر بصورة كبيرة في العملية التنموية وتحدّ من تحقيق أهدافها. فانتشار الإرهاب والتطرف يزعزع ثقة المستثمرين، ويحدّ من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة وينشر الفزع في نفوس المواطنين، ومن ثمَّ يحدّ من مشاركتهم السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى مشاركتهم في عمليات صنع القرار. وفي السنوات الماضية شهدت مصر ومعظم دول العالم حوادث إرهابية أثرت في العملية التنموية ليس فقط على المستوى الوطني، وإنما الإقليمي أيضًا. ولولا ما حققته مصر من استقرار أمني ومكافحة للإرهاب خلال السنوات القليلة الماضية، ما كانت لتستطيع تحقيق القفزات التنموية التي حقّقتها. ومن هنا تأتي أهمية تعزيز الاستقرار الأمني ومكافحة الإرهاب باعتباره ضمن المبادئ الحاكمة لمسار تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

وتمثّلت الرؤية التنموية الاقتصادية لمصر منذ عام 2014 في استمرار التوجّه للاقتصاد الحر والدور الأساسي للقطاع الخاص، مع دور أكبر للدولة، وبصفة خاصة في إرساء وتطوير بنية تحتية قوية تدفع بالتنمية وتوفر خدمات أكثر وأفضل للمواطنين، وتحيُّز للطبقات الفقيرة تجلّى في مشروعات الإسكان الاقتصادي وتقليص حجم العشوائيات، وبرامج الحماية الاجتماعية، والمبادرات والحملات الصحية، وهو ما يعدّ محاولة لمراعاة التوازن بين اعتبارات التنمية الشاملة في الأجل الطويل والمشكلات المعيشية الملحة وتحسين أحوال المواطنين في الأجل القصير.

ولن تتحقق التنمية المستدامة دون تعزيز الشراكات والتعاون الإقليمي والقاري والدولي. فمصر دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة لا تركز فقط على النطاق الوطني، ولكنها أيضًا تدرس المتغيرات على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، خاصة في ظل ظروف إقليمية وعالمية صعبة تشهد عدم استقرار وتهدد حق الإنسان في التنمية. ولعلّ أهمية الشراكات والتعاون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة انعكست في الهدف السابع عشر من الأهداف التنموية، الأمر الذي يبرهن على أهمية وجود هذه الشراكات والتعاون بين الدول لتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثمَّ تسعى مصر إلى استكمال مسيرتها في تعزيز هذه الشراكات والانفتاح على المجتمع الدولي بجميع أطيافه باعتبار هذا المسعى أحد

أهم المبادئ الحاكمة في خطتها لمسار تحقيق التنمية المستدامة خلال عقد الإنجاز.

الغايات المستهدف تحقيقها

لتحقيق التنمية المستدامة يتعيّن إيلاء الاهتمام لجميع الأهداف التنموية دون تمييز. ويتطلب تقدم مصر في مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة في عقد الإنجاز، التعامل مع التحديات الهيكلية المختلفة لإحداث دفعة تنموية قوية في كل المجالات، لأن أحد الدروس المستفادة التي أيقنتها مصر خلال مسيرتها التنموية في السنوات العشر الماضية أن التعامل الجزئي مع بعض الأبعاد أو المستويات لا يُجدي كثيرًا، وفي هذا السياق هناك أربعة محاور رئيسية يقتضي سعى مصر في خطتها لتعزيز مسار تحقيق التنمية المستدامة التركيز عليها وهي:

- الارتقاء بمستوى التنمية البشرية بجوانبها المتعددة.
- الاستمرار في إحداث الدفعة التنموية وضمان النمو الاحتوائي.
- التكيّف مع تغيّر المناخ وتحسين الوضع البيئي.
- الارتقاء بجودة الخدمات وجاهزية المؤسسات العامة.

• الارتقاء بمستوى التنمية البشرية بجوانبها المتعددة

حظيت قضية الاستثمار في البشر باهتمام من جانب الحكومات المتعاقبة في مصر، من خلال إدخال إصلاحات وتحسينات متعددة على النظم المتعلقة بالصحة والتعليم وبتعزيز الحق في السكن اللائق، تستهدف في الأساس التوسّع في إتاحة الخدمات للمواطنين. ويقتضي استكمال المسيرة أن تشهد السنوات العشر القادمة التزامًا مستمرًا وتوجّهًا واضحًا لإدخال مزيد من الإصلاحات الجذرية والطفرات الحقيقية على الاستثمار في رأس المال البشري، مع كثير من التركيز على الأبعاد المتعلقة بالجودة والتنافسية.

كما يقتضي أن يأخذ التخطيط لمستقبل الاستثمار في رأس المال البشري في اعتباره قضيتي الزيادة السكانية والفقر. فالقضية السكانية أحد التحدّيات الرئيسية التي ما زالت تُلقي بثقلها على عملية التنمية، إذ تؤثر سلبًا في عوائد التنمية وجودة حياة المواطن المصري وجودة الخدمات المقدمة، كما تعدّ سببًا للفقر ونتيجة له في الوقت ذاته.

وتقتضي معالجة التداعيات الممتدة لجائحة كوفيد-19 التوسّع في تبني مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري ليشمل الجوانب الخمسة المتمثلة في النهوض بجودة الخدمات بمجال الصحة العامة، والارتقاء بجوده التعليم على أن يشمل المهارات الرقمية، وضمان توفير السكن اللائق، وتوفير الحماية الاجتماعية المتطورة والمرنة، وتعزيز تمكين المرأة في جميع المجالات.

في قطاعات التعليم والصحة والسكن اللائق، تشمل الغايات المستهدفة في مسار مصر لتحقيق التنمية المستدامة خلال السنوات العشر القادمة مجموعة من السياسات، تتمثّل في زيادة الإنفاق الحكومي على تلك القطاعات الحيوية الثلاثة لتحقيق المستهدفات الدستورية، وزيادة المخصصات الموجهة لصيانة الأصول والتغلب على التحدّيات المتعلّقة بضعف البنية الأساسية لمرافق الخدمات، بالإضافة إلى سدّ الفجوة المتنامية بين مخرجات التعليم بأنواعه المختلفة والطلب في سوق العمل. كما تهدف هذه السياسات إلى مراجعة الهياكل المؤسسية لقطاعات الصحة والتعليم والإسكان، والحدّ بقدر الإمكان من التداخل أو التعارض في الاختصاصات بين الجهات المختلفة ذات الصلة، ودعم المنظومة المجتمعية للتعليم والصحة والتوسع في الاستثمار فيها واستكمال السعي نحو القضاء الكامل على العشوائيات والمناطق غير الآمنة. ويبدو من الضروري أن تتعامل مصر مع الضغوط المتزايدة على القطاعات الخدمية بسبب استمرار الزيادة السكانية.

وفي مجال الحماية الاجتماعية، تتمثّل الغايات المستهدفة في العمل على التوسع في برنامج تكافل وكرامة، مع توجيه مزيد من التدقيق للاستهداف، وبالتحديد استهداف الأُسر التي تعاني الفقرَ المدقع، فضلًا عن زيادة الإنفاق على الدعم والمنح الاجتماعية، بالإضافة إلى توفير قواعد البيانات وتوحيدها في جميع مكونات منظومة الحماية الاجتماعية، وتعزيز الإصلاح المؤسسي والتنسيق بين الجهات غير الحكومية التي تقدّم مساعدات اجتماعية وتقوم بأدوار حمائية، مثل المؤسسات الدينية والجمعيات الأهلية الرعائية، وتوفير الموارد المالية والمؤسسية والبشرية لضمان التنفيذ المُحكم لقانون التأمينات الاجتماعية رقم 148 لسنة 2019، والتأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018، باعتبارهما حجر الأساس لمنظومة التأمينات الاجتماعية والصحية الجديدة، مع دعم التوجه الخاص بالقضاء على أي مظهر من مظاهر التمييز أو عدم التمكين.

ولتعزيز مكتسبات تمكين المرأة، تتمثّل الغايات المستهدفة في بناء القدرات البشرية وتعزيز نهج التخطيط القائم على النوع، ووضع قضية النوع في الاعتبار عند القيام بأي مسوح إحصائية، وتعزيز نظم المتابعة والتقييم الخاصة ببرامج تمكين المرأة ودعمها، وضمان التنفيذ الصارم للقوانين بطريقة سليمة، والاستمرار في النهج المتعلّق بتعديل القوانين ذات الصلة بحقوق المرأة. بالإضافة إلى

دعم التدخّلات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، والعمل على رفع الوعي، والتغلب على الفكر المغلوط، بالتعاون مع آلية تمكين المرأة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام.

- **النهوض بالدفعة التنموية الاقتصادية وضمان النمو الاحتوائي**

حقّقت مصر إنجازات تنموية في الفترة الأخيرة، ومن ثمّ فإن حماية هذه الإنجازات وزيادتها يعد أمرًا غاية في الأهمية في ظل الأزمة العالمية الحالية المترتبة على جائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق تستهدف مصر انتهاج السياسات العامة التي تأخذ في اعتبارها الاستعداد للمخاطر في ظل حالة عدم اليقين وندرة الموارد.

لقد سعت مصر خلال السنوات القليلة الماضية إلى تطبيق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، والذي استهدف تحقيق إصلاحات هيكلية جادة وهادفة. وفي ظل الأزمة الحالية وانعكاسات جائحة كوفيد-19 على جميع اقتصادات دول العالم، يتعين استمرار الدولة المصرية في القيام بدور قيادي لتطوير هذا البرنامج، لتحويل مسار الاقتصاد المصري ليصبح اقتصادًا إنتاجيًا يرتكز على المعرفة ويتمتع بقدرات تنافسية في الاقتصاد العالمي، وأن تواصل جهودها لزيادة التركيز على الأنشطة الإنتاجية، وبصفة خاصة الصناعة، وفقًا لأهداف الدولة وبالتوافق مع القطاع الخاص ليضطلع بدور رئيسي في العملية التنموية. ولقد أوضحت الأزمة الحالية أن الاقتصادات التي تعتمد على التصنيع كان أداؤها أفضل، سواء خلال الأزمة أو خلال فترة التعافي.

ويقتضي تعزيز مسار مصر التنموي خلال السنوات العشر القادمة دعم جهود استكمال الإصلاحات الهيكلية والتركيز على الأنشطة الإنتاجية، وتهيئة بيئة الأعمال ليضطلع القطاع الخاص بدور مؤثر في تلك الأنشطة، بالإضافة إلى تقليص الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع خدمة الدين، من خلال تعزيز إدارة الدين العام. ويقتضي كذلك العمل على رفع القيود الجمركية وغير الجمركية وتبسيط الإجراءات لتعزيز الصادرات والمنافسة، بالإضافة إلى دعم التحليل الاقتصادي على مستوى صنع القرار، ليذهب إلى أبعد من تحليل المؤشرات الكلية، ويوجّه مزيدًا من الدراسة لمدى استيفاء حق الأفراد والمواطنين في التنمية، وكيف ينعكس الأداء الاقتصادي العام على أحوالهم المعيشية، والعمل على تحليل مدى العدالة في توزيع ثمار التنمية بين الأفراد والمناطق الجغرافية المختلفة، وذلك فضلًا عن تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد بالاستمرار في التحول من دعم الطاقة وعلى رأسها البترول والكهرباء والتي تتسم بالاستهلاك الأعلى من قِبل الطبقات الأكثر دخلًا، إلى دعم الغذاء والبرامج الاجتماعية التي تتسم بالاستفادة الأعلى من قبل الطبقات الأقل دخلًا، لزيادة العدالة التوزيعية ومكافحة الفقر.

وخلال العقد القادم، إذ تشرع مصر في تطبيق المرحلة الثانية من برنامجها الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتستهدف من خلاله -للمرة الأولى- الاقتصاد الحقيقي بإصلاحات هيكلية جادة وهادفة، وتحويل مسار الاقتصاد المصري ليصبح اقتصادًا إنتاجيًا يرتكز على المعرفة ويتمتع بقدرات تنافسية في الاقتصاد العالمي، من أجل تشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل اللائق والمنتج، وتنويع أنماط الإنتاج وتطويره وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وتوطين الصناعة المحلية وزيادة تنافسية الصادرات المصرية، ومن ثمّ تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

ويتضمّن البرنامج ستة محاور، صُنِّفت إلى محور رئيسي هو إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بالتركيز على قطاع الاقتصاد الحقيقي وأخرى مُكمّلة هي: بيئة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص، ومرونة سوق العمل ورفع كفاءة التدريب المهني، ورأس المال البشري (التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية)، والشمول المالي وإتاحة التمويل، وكفاءة المؤسسات العامة والحوكمة والتحول الرقمي.

كما تضمن المحور الأول والرئيسي ثلاثة قطاعات إنتاجية ذات أولوية رئيسية لبرنامج الإصلاحات الهيكلية، وفقًا لأهداف الدولة وبالتوافق مع القطاع الخاص من أجل تشجيع الاستثمار وتطوير بيئة الأعمال، وتتمثل في: قطاع الزراعة، وقطاع الصناعات التحويلية كثيفة التكنولوجيا، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويتوازى مع تنفيذ المحاور المختلفة لبرنامج الإصلاحات الهيكلية دعم القطاعات الخدمية المُكمّلة والداعمة للقطاعات الإنتاجية، والقادرة على خلق فرص عمل وتوفير النقد الأجنبي من بين هذه القطاعات: اللوجيستيات، وقطاع التشييد والبناء، وقطاع السياحة، بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر.

- **التكيف مع تغيّر المناخ وتحسين الوضع البيئي**

أوضحت جائحة كوفيد-19 الضرورة الملحة لإعادة التوازن إلى علاقة الإنسان بالعالم الطبيعي، ولذلك يجب أن تقترن جهود التعافي من الجائحة اقترانًا عضويًا بالتصدي لتغيّر المناخ. وتتعرّض مصر بشدة لتغيّر

المناخ وتواجه عديدًا من المخاطر التي تهدّد الاستدامة البيئية. والتي يمكن أن تتفاقم تبعاتها بسبب زيادة عدد السكان وزيادة الطلب على قاعدة الموارد المحدودة بالفعل، والتناقص المتواصل في حصة الفرد من المياه العذبة.

وخلال السنوات القليلة الماضية، أحرزت مصر تقدمًا كبيرًا في إنشاء الإطار المؤسسي للتعامل مع المخاطر المناخية وبناء قدرة وطنية مؤهَّلة نسبيًا. ومع ذلك، وفي ما يتعلق بالبحوث التي تتناول علوم المناخ، تشتد الحاجة إلى تطوير القدرة الوطنية من أجل التوصل إلى فهم أفضل لتغيّر المناخ وتأثيراته في المناطق الساحلية وموارد المياه وصحة الإنسان. كما شهدت أنماط الاستهلاك في مصر، مدعومةً بالنمو الاقتصادي، والتطورات التكنولوجية، والعوامل الثقافية والاجتماعية، تغيراتٍ جذريةٍ خلال العقود الماضية، مما أدى إلى تفاقم المشكلات المتعلقة بالمخلفات.

وفي هذا الإطار، هناك عددٌ من الغايات التي تستهدفها مصر في عقد الإنجاز، منها العمل على تغيير عادات الاستهلاك من خلال التثقيف والتوعية العامة، والاتجاه نحو بناء نموذج اقتصادي دائري، بالتوسع في عمليتي إعادة التدوير وإعادة الاستخدام. كما تستهدف مصر توجيه الإنفاق والمشتريات الحكومية نحو الخدمات والمنتجات الخضراء، والاستمرار في تعزيز التوجّه الخاص بالسندات الخضراء، بالإضافة إلى تعزيز الفهم الأفضل للترابط بين المياه والطاقة والغذاء والسياسة المناخية في مصر، لما له من أهمية في خلق إطار مستنير لتحديد المفاضلات وأوجه التآزر التي تُلبّي الطلب على تلك الموارد دون المساس بالاستدامة.

وستتولى مصر خلال عقد الإنجاز استكمال تنفيذ السياسات الخاصة بتطوير منظومة إدارة المخلفات الصلبة، والانتهاء من البرنامج الطموح لتطهير البحيرات المصرية وتطوير الاستفادة منها وتعظيمها، وكذلك إنجاز برنامج تبطين الترع والمصارف وتطهيرها، للتعامل بشكل فعَّال مع قضية شُحّ المياه.

الإطار (1): الحفاظ علي الطبيعة

- يُعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واحدًا من الوكالات الرائدة في الحفاظ على الطبيعة، فهو يدعم ثماني عشرة منطقة محمية في مصر - لها أهمية عالمية - من أصل ثلاثين منطقة. وهذا يتضمن الخدمات الرئيسة في المناطق المحمية للمساعدة في تطوير المناطق لتصبح مواقع سياحة بيئية من الطراز العالمي. فضلًا عن رفع الوعي العام وبناء القدرات. ومن المناطق التي يمكن تسليط الضوء عليها على سبيل المثال لا الحصر: وادي الحيتان، ومتحف الحفريات وتغير المناخ في الفيوم، والذي يُعد الأول من نوعه في الشرق الأوسط. يعرض المتحف حفريات نادرة للحيتان التي يعود تاريخها إلى ما يزيد عن مليون عام ماضية.
- يتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طريقة فريدة في التنفيذ عبر إشراك المجتمعات المحلية في حماية البيئة من خلال الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية. وبالقيام بذلك، فإنه أيضًا يساعد على إدرار الدخل من المجتمعات المحلية.
- وفي مصر، يستهدف ما يقرب من 80% من المسافرين الداخليين والمحليين منطقة البحر الأحمر؛ وهي واحدة من أكثر مراكز التنوع الحيوي حساسية، المتبقية على مستوى العالم. وبالرغم من ذلك، فقد أضاف التدفق المتزايد من السياح في منطقة البحر الأحمر المصرية ضغوطًا سلبية على نظامها البيئي: مثل توليد المخلفات ورمي القمامة والغوص غير المستدام وممارسات الغطس (سنوركلينج)، وكذا تغذية الأنواع البحرية وجمعها.
- أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة حملة للحفاظ على البيئة البحرية، حيث تهدف إلى حماية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة البحر الأحمر، والتخفيف من الضغوط البشرية التي يتكبدها نظامها البيئي، وذلك عبر سلسلة من مقاطع الفيديو الخاصة برفع الوعي، والملصقات، واللوحات الإعلانية: فهي الحملة الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- وتُعد هذه الحملة بمثابة جزء من حملة " إيكو إيجيبت"؛ وهي إحدى الحملات الوطنية التي تنشر معلومات إلى عامة الناس بشأن المناطق المحمية: مثل ما يجعل هذه المناطق فريدة؛ وما هي الأماكن التي تُقيم فيها عند زيارة هذه المحميات، والأنشطة التي يمكن ممارستها، وكذلك الأشخاص الذين تلتقي بهم من المجتمعات المحلية.

- **الارتقاء بجودة الخدمات وجاهزية المؤسسات العامة**

الخدمات العامة هي التي تقدمها الدولة للمواطنين، مثل خدمات المياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، والمواصلات، ونُظم تسجيل الأراضي، واستخراج التراخيص، وغيرها، وعادة ما يحكم المواطنون على الأداء الحكومي برمّته من خلال تجربتهم في الحصول على هذه الخدمات، ويعتبرون ذلك القناةَ الرئيسيةَ للتواصل بينهم وبين المؤسسات العامة، وما يمثّله ذلك من تعبير عن مبادئ الحوكمة، فالتقديم الجيّد للخدمات العامة هو الذي يتسم بفاعلية وصولها إلى الفئات المستهدَفة، وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، ومن ثمّ فإن الخدمات العامة تكون أكثر كفاءة وفاعلية عندما تكون أقرب للمواطنين واحتياجاتهم الفعلية، لذا يُمثّل التحول نحو اللا مركزية المنضبطة القائمة على حماية مصالح الدولة والمواطنين، أحد التوجهات المهمة التي تساعد على كفاءة تقديم الخدمات، نتيجة قرب المستويات المحلية من احتياجات المواطنين وقدرتها على تقديم خدمات أكثر جودة بناء على تلك الاحتياجات.

ويرتبط تقديم الخدمات بقضية العدالة، إذ ستعمل مصر خلال عقد الإنجاز على ضمان تقديم الخدمات الأساسية بكفاءة وفاعلية لجميع المواطنين، بما في ذلك الفئات الأكثر احتياجًا، تحقيقًا للعدالة بين أفراد المجتمع. ويأتي الارتباط بين مفهوم العدالة وتقديم الخدمات نظرًا إلى أنه عادة ما يرتفع مستوى رضاء المواطنين عن الخدمات العامة في حالة وضع العدالة في الاعتبار، أي توزيع الموارد وتقديم الخدمات للأشخاص الأكثر احتياجًا.

وتسعى مصر خلال عقد الإنجاز إلى الارتقاء بجودة الخدمات العامة باستكمال المجهودات المتعلقة بالتحوّل الرقمي، وتبسيط الإجراءات الحكومية، بالإضافة إلى تمكين الإدارة المحلية من خلال التسريع بإصدار القوانين المتعلّقة بالتخطيط العام والإدارة المحلية، وكذلك زيادة الاستثمارات الموجّهة للمحافظات وفقًا للمعادلات التمويلية التي تأخذ في اعتبارها الفجوات التنموية بين المحافظات المختلفة.

وكشفت أزمة فيروس كورونا المستجد ضرورة وجود مؤسسات عامة لديها القدرة على التصدي للأزمات والتعامل معها بصورة فعّالة، تضمن قيامها بمهامها لضمان حصول المواطنين على الخدمات وقت الأزمات. وفي هذا الصدد، تسعى مصر في مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة إلى تعزيز جاهزية المؤسسات العامة وقدرتها على التصدي للأزمات، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة للتعامل قبل الأزمات وخلالها وبعدها، بما يضمن وجود جهاز إداري قوي، قادر على التصدي للأزمات، والاستجابة في الوقت نفسه لاحتياجات المواطنين، عبر تعزيز أنظمة تحليل المخاطر، والقدرة على التنبؤ، وبناء القدرات للتعامل مع الأزمات.

الآليات اللازمة للتنفيذ

لضمان تحقيق تقدّم في إنجاز الغايات المستهدفة خلال عقد الإنجاز، هناك مجموعة من الوسائل الرئيسية اللازمة للتنفيذ والتي ينبغي الاهتمام بها، تتمثل في:

تمويل التنمية: مع الأعباء المالية المتزايدة لمتطلّبات التنمية، فإن مصر كانت -وما زالت- تعاني من مشكلة تمويل التنمية ومحدودية الموارد المحلية وانخفاض معدلات الادّخار وضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية بالمعدلات المطلوبة والمتوقعة. ولعلّ عقد الإنجاز وما يتطلبه من موارد -خاصة في ظل الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19- يستلزم النظر في آليات تمويل التنمية التي تتبناها الدولة. وتسعى مصر في مسارها نحو تحقيق التنمية المستدامة إلى اتباع نهج يتعلق بتعزيز أدوات التمويل البديلة مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمسؤولية المجتمعية للشركات، والسندات الخضراء، ومبادلة الديون، وغيرها، بالإضافة إلى البناء على الجهد المبذول في صندوق مصر السيادي والاستفادة منه كإحدى أدوات التمويل المهمة.

الإطار (2): تأثير أهداف التنمية المستدامة والاستثمار المؤثّر

- قبل الجائحة كان متوقعًا أن يضاف 2.4 تريليون دولار أمريكي سنويًا للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وتحديدًا المئة وتسعة وستين هدفًا محددًا حول العالم في 2030، ونحو 50% من هذا الاستثمار كان يجب أن يتم في بلاد نامية، وقد أكد فيروس كورونا أهمية الاستثمار في الاستدامة البيئية والاجتماعية، ومن المؤكد أن حجم الاستثمارات يفوق إمكانيات القطاع العام، كما هو في بلاد أخرى، يمرّ قطاع مصر المالي بقيود في التحكم بالديون ولا يستطيع القطاع العام تلبية الاحتياجات المالية لأهداف التنمية المستدامة على المدى القصير.
- هذه الفجوة تتطلّب حلولًا مالية أخرى. جزء كبير من الاستثمارات يجب أن يأتي من القطاع الخاص: استثمارات القطاع الخاص وأنشطته تحرّك جزءًا ماليًا كبيرًا للوصول إلى الأهداف اليومية، وهناك إمكانية لنقل الأنشطة من أنشطة لها تأثير سلبي إلى أنشطة إيجابية تُفيد المجتمع والبيئة دون إثارة أي إتلاف للقطاع.
- مديرو الشركات والمستثمرون، بالإضافة إلى جمعيات رجال الأعمال يستثمرون في الفرص الجديدة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة التي تجلب نفس -أو أكثر من- معدل الربح الذي تجنيه الشركة من الفرص المعتادة.

تابع الإطار (2): تأثير أهداف التنمية المستدامة و الاستثمار المؤثر

- الشركات الرائدة في مصر بادرت بكتابة تقارير عن معدل الاستدامة الذي تقوم به الشركة، كما تقوم صناديق الأسهم الخاصة بتخصيص وتوجيه استثماراتهم في تحقيق الأثر الإيجابي، ولكن هناك احتياج إلى التقدم، وإلى وضع قواعد تساعد القطاع الخاص على توجيه مجهوداته إلى أهداف التنمية المستدامة بطرق هادفة يمكن قياسها وتقييمها.
- في خطوة رائدة، وضعت الحكومة المصرية، من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية «دليل معايير الاستدامة البيئية - الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر» ليُطبّق على جميع الاستثمارات العامة، والتي منها يمكن إلهام الاستثمارات الخاصة، وكذلك لمساعدة الشركات على وضع استراتيجيات هادفة وحوكمة، سعيًا وراء الأثر الإيجابي، فقد تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على المستوى العالمي، لوضع معايير التأثير لتمويل التنمية المستدامة، والتي يمكن تطبيقها على الشركات وصناديق الأسهم الخاصة والسندات.

توفير البيانات: تمثّل البيانات والمعلومات عنصرًا أساسيًا في كفاءة المؤسسات وفاعليتها، إذ تعطي البيانات الدقيقة صورة جيدة لصنّاع القرار لاتخاذ قرارات سليمة، كما تسهم في عملية المتابعة والتقييم بشكل كبير. ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية في مصر مشكلة قصور قواعد البيانات اللازمة لاستخدام مناهج تحليل وتخطيط متقدمة، وضعف القدرة على التنبؤ بالآثار المتوقعة لبدائل السياسات المختلفة. ومن ثمّ فإن سعي مصر لتطوير المنظومة الإحصائية وإصلاحها، والعمل على ربط قواعد البيانات المختلفة، سوف يكون داعمًا أساسيًا لتنفيذ خطة المسار نحو تحقيق التنمية المستدامة.

تعزيز التحول الرقمي: لا بدّ من الاستفادة من الزخم الحاليّ الناتج عن جائحة كوفيد-19 وآثارها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وما يمكن أن تمثّله من فرصة للتسريع في قضية التحول الرقمي، التي أثبتتْ أهميتها الكبرى خلال الأزمة، كما أثبتت أهمية الإنفاق عليها والاستثمار فيها خلال السنوات الماضية. ومن ثمّ فإن تعزيز التحول الرقمي والاستمرار في تبني السياسات والبرامج الداعمة له سيؤدي إلى تسريع وتيرة العمل وتحقيق الغايات المستهدفة من عقد الإنجاز. فتسعى مصر في إطار تبنيها للقوانين الداعمة للتحول الرقمي، وضمان الاستخدام الآمن للإنترنت، وتعزيز الاستثمار، إلى النظر في قضية التحول الرقمي باعتبارها جزءًا من إطار أكبر، هو الشمول الرقمي، لضمان أن جميع الأفراد، بمن فيهم الأفراد الأكثر احتياجًا، يملكون القدرة على الوصول إلى الخدمات الرقمية، ولديهم المهارات اللازمة للتعامل مع هذا النوع من الخدمات واستخدامها بصورة يسيرة والاستفادة منها.

الإطار (3): التحول الرقمي

- لا يوجد خلاف على الدور الحاليّ والمستقبلي للتقنيات الرقمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتسم بالعدالة والاحتواء الشامل، وتبذل مصر جهدًا كبيرًا في مجال التحول الرقمي، وتعمل على تعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين الخدمات الرقمية في الجهات الحكومية، ورفع جودة الخدمات وكفاءتها من خلال تحسين بيئة العمل، وتوفير الدعم لعملية صناعة القرار وإيجاد حلول للقضايا التي تهمّ المجتمع.
- ومن الأهمية بمكان أن تشمل الرؤية المستقبلية وضع استراتيجية وطنية وخطط عمل لبناء القدرات المؤسسية والبشرية في ما يتعلق بتكنولوجيات المستقبل والثورة الصناعية الرابعة، خاصة الذكاء الاصطناعي. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإعداد مشروع لدعم مركز الابتكار التطبيقي في مجال الذكاء الاصطناعي، كما يجب أن تشمل الرؤية المستقبلية
- تشجيع الشمول المالي واعتماد المدفوعات الرقمية على نطاق أوسع، وما يشمله ذلك من تنفيذ الإصلاحات التنظيمية في اللوائح والبنية التحتية لأنظمة التعرّف على العميل إلكترونيًا، والتحقّق من الهوية الرقمية، وهو ما يعمل على دعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال البريد المصري.
- وعلى الرغم من توسع أنشطة التجارة الإلكترونية تدريجيًا في مصر على مدار السنوات الخمس الماضية، لا يزال الاعتماد محدودًا وأقل بكثير من الاقتصادات الأخرى المماثلة، وجزء كبير منه غير رسمي. وهذه فرصة سانحة لجذب استثمارات جديدة في مجال التجارة الإلكترونية، بما في ذلك استخدام تطبيقات B2C وB2B وخدماتهما، بالإضافة إلى دعم الخدمات اللوجستية وخدمات التوزيع. وتتمتّع التجارة الإلكترونية أيضًا بإمكانية دمج الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد المحلية والعالمية، ومساعدتها في الحفاظ على عملياتها رغم الانخفاض في أنشطة البيع بالتجزئة الفعلية.
- ومن أجل تحوّل رقمي يتسم بالشمولية، يولّي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتمامًا كبيرًا بتطوير التكنولوجيا المساعدة

تنمية القدرات البشرية: إن تنمية القدرات البشرية لموظفي الجهاز الإداري للدولة تُسهم في تعزيز كفاءة إدارة موارد الدولة، وفاعلية تقديم الخدمات الحكومية، ومن ثمّ يجب أن تكون هناك عملية مستمرة لتنمية القدرات البشرية داخل الجهاز الإداري، بما يتواكب مع التوجّهات الحديثة في الإدارة العامة، مثل الرقمنة وتحليل البيانات، وغيرها، لدعم عملية تنفيذ خطة مسار التنمية المستدامة لعقد الإنجاز. ولعلّ الخطة التنفيذية لتدريب موظّفي الجهاز الإداري للدولة المرشّحين للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، تمثّل فرصة حقيقية يمكن البناء عليها والاستمرار فيها لتشمل أيضًا دعم بناء القدرات المحلية.